وضعية التعليم في الجزائر
في
العهد العثماني

إعداد الأستاذة: بخوش صبيحة
المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية

أول ما يلفت الانتباه عند دراسة هذه الفترة هو أن التعليم خاصة الابتدائي منه كان جد منتشرا، فلا نكاد نجد قرية أو حي يخلو من مدرسة قرآنية وهذا الوضع وقف عليه الكثير من الباحثين وأشاد به الفرنسيون عند احتلالهم الجزائر، فقد جاء على لسان الجنرال ولسن استر هازي "إن الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة كانوا في ذلك العهد أكثر من الفرنسيين الذين كانوا يقرءون ويكتبون، إن 45% من الفرنسيين كانوا أميين آنذاك وأن الجزائر احتلها جنود فرنسيون من طبقة جاهلة كل الجهل" [1].

وتدعم هذا الوصف الكاتبة ايفون توران فتذكر في كتابها المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة نقلا عن دوماس قوله "إن التعليم الابتدائي كان كثير الانتشار بالجزائر أكثر مما نعتقد عادة وإن الذكور يحسنون القراءة والكتابة يستطيعون تأدية صلواتهم وقراءة بعض الصور القرآنية، لقد كانت لكل القبائل وكل الأحياء الحضرية مدارس بمعلميها قبل الاحتلال"[2].

لكن هل انتشار التعليم بهذا الشكل يعود إلى اهتمام الأتراك وتشجيعهم للعلم والعلماء؟ وهل كان للسلطة العثمانية في الجزائر سياسة تعليمية؟

عمر الأتراك بالجزائر أكثر من ثلاثة قرون أقاموا خلالها الكثير من التنظيمات خاصة السياسية والمالية والعسكرية والتي عادت بالفائدة عليهم غير أنهم لم يلتفتوا إلى التعليم أي انه لم يكن لهم أي دخل أو إشراف عليه، فلم تكن توجد مؤسسة حكومية خاصة بالتعليم كما نعرف اليوم كوزارة أو مديرية أو مؤسسة حكومية

رسمية أخرى تختص وتعنى بشؤون الميدان الثقافي والتربوي من حيث تأسيس المدارس وتحضير المدرسين وتنظيم التلاميذ ووضع البرامج الدراسية لذلك[3].

لقد كانت هموم السلطة منصبة على إقرار الأمن والاستقرار السياسي ورد المخاطر الخارجية وجمع الضرائب والتي لم تكن تنفق على المجتمع كنشر التعليم وترقيته وتنمية الثقافة وتنشيطها ولكن تنفق على الجند والتجهيزات العسكرية وتبادل الهدايا مع الباب العالي والحرمين الشريفين ، حيث أن أول ما كان يحرص عليه الباشا هو دفع رواتب الانكشارية في أوانها لأن هذه الأخيرة لا تتوانى في الثورة عليه وعزله وربما قتله إذا لم يف بوعده.

فلم تكن هموم السلطة متجهة إلى تطوير المجتمع اقتصاديا وثقافيا ولا إلى تربية الشعب سياسيا، إذا وباختصار لم يكن للسلطة العثمانية في الجزائر سياسة للتعليم أو أن سياستها كانت سياسة عدم التدخل في شؤون التعليم[4].

فلم يكن أمر التعليم يعنيها سواء انتشر أو تقلص لكن هذا الإهمال لا ينسينا الإشارة إلى مساهمة بعض البايات في نشر التعليم وتشجيعه كالباي محمد الكبير[5] وصالح باي[6]، وان كانت مجوداتهما تلك تدخل ضمن الأعمال الخيرية .

صحيح أن الأتراك العثمانيون وقفوا منذ دخولهم الجزائر بجانب الدين الإسلامي إلا أنهم شجعوا التصوف في البلاد واعتبروا الدين عملية تعبدية صرفة وهو ما لم يخدم التربية والتعليم في وقت ظهرت فيه المدارس والتي كان من الممكن أن تزدهر أكثر لو وجدت التشجيع والمساعدة من المشرفين على سياسة البلاد[7].

فالتعليم إذا كان خاصا يقوم على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية ويدخل في هذا العموم أيضا رجال الدولة ولكن كأفراد، لكن ما يحفظ للأتراك هو أنه وان لم يشجعوا التعليم فإنهم لم يعرقلوه.

المؤسسات الثقافية:

ما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات الثقافية التي وجدت في العهد العثماني ما هي إلا استمرارية للمؤسسات التي كانت موجودة من قبل، غير أنه إلى جانب المساجد والمدارس ظهرت الزوايا والرباطات بشكل كبير والتي تركت بصماتها واضحة على الحياة الثقافية في الجزائر[8] .

أ- الكتاتيب

كانت بمثابة مراكز للتعليم التحضيري أو الابتدائي وكان يطلق عليها في الأرياف اسم الشريعة وذلك لتدريسها الشريعة أما في المدن فيطلق عليها اسم المسيد[9]، أما عن الغرض من وجودها فيرى د. يحي بوعزيز "أنها أسست لتجنيب المساجد ضوضاء الأطفال والحفاظ على نقاوتها"[10].

وتتمثل مهمة الكتاب في حفظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب، وعادة ما يتراوح عدد مريديه مابين 15 و 20 طفلا يواصلون الدراسة به من 3 إلى 4 سنوات أم من يرغب في مواصلة الدراسة فيبقى لسنوات أخرى من أجل تعلم وحفظ القرآن كله.

ب- المساجد:

تعتبر من أقدم المؤسسات الثقافية، فمنذ ظهور الإسلام تولت الوظيفتين الدينية والتعليمية معا، وغالبا ما تنسب المساجد إلى مؤسسيها من السياسيين والتجار والعسكريين، أو إلى الأحياء الواقعة بها كجامع باب الجزيرة وجامع سوق الغزل بقسنطينة أو إلى صنعة أو حرفة أهل الحي كجامع الخياطين وجامع حي الرمان بتلمسان[11].

وباعتبارها أداة ربط بين السكان كانت كل المدن والقرى تضم عدد من المساجد إضافة إلى ما يسمى بالجامع الكبير أو العتيق، وتطلق هذه التسمية على المساجد التي اشتهرت بين الناس إما لسمعتها أو لقدمها وعادة ما يكون هذا النوع من المساجد هو المصلى للحاكم وبالتالي يكتسي أهمية معنوية، مثال ذلك الجامع الكبير بالعاصمة والذي كان يعقد فيه أسبوعيا المجلس الشريف [12].

وعن دور المسجد يقول د.سعد الله "إنها ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة إذ حوله تنتشر المساكن والأسواق والكتاتيب كما أنه كان الرابطة بين أهل القرية والمدينة والحي لأن الكل يشترك في بنائه[13].

وقد كان بناء المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى لا دخل للدولة فيه وإذا حصل وأن بنا أحد الحكام مسجدا فيكون من ماله الخاص، وهذا الفعل يعبر عن إحسانه وحبه للخير وليس عن واجبه السياسي.

أما عن عدد المساجد في هذا العهد فلا نجد إحصائيات دقيقة ومؤكدة فهي تختلف من مصدر إلى آخر ويكون التفاوت أحيانا كبيرا جدا مما جعل البعض يرى في الإحصائيات المقدمة وأنها تضم الزوايا والرباطات.كما أن تلك الإحصائيات عادة ما كانت تعبر عن الحواضر الكبرى وليس عن بقية مناطق القطر.

فمدينة الجزائر تذكر المصادر أنه مع مطلع القرن 19 كانت تضم 9 جوامع و50 مسجدا بينما أخرى تذكر 13 جامعا كبيرا (جامع خطبة) و109مسجد [14].

أما تلمسان فكان بها أواخر العهد المدروس 50 مسجدا منها جامع سيدي بومدين والجامع الكبير وجامع محمد السنوسي .

وما لوحظ في هذا العهد هو الاختلاف القائم بين المساجد العثمانية (الحنفية) حيث كانت أنيقة وجيدة والخاصة بالأهالي (المالكية) والتي كانت متواضعة وغير معتنى بها وهذا ماأشار إليه الورتلاني لما وصفها قائلا: "فلا تكاد ترى في مدائنهم مسجدا عظيما قد أحدث بل ولا مهدما قد جدد ولا واهيا قد أصلح بل لو سقط شيء من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إن كان مبنيا برخام أن يعاد بآجر وجص وإن كان مجصصا أن يعاد بطين، بحيث تجد المسجد كأنه معرقة فقير هندي فيه من كل لون رقعة "[15].

وقد يكون حكمه هذا ناتجا عن مقارنته لها بمساجد تونس والمغرب ومصر، بل أن هذا الحكم كان له بالغ الأثر على بعض البايات حيث تذكر المصادر أن صالح باي قسنطينة قام بتدبر أوضاع المساجد فأحصاها ورممها وأوقف عليها وجدد بعضها وأنشأ لذلك مجلسا علميا خاصا للنظر في شؤونها وفعل مثله محمد الكبير باي وهران[16].

وكان لكل مسجد أوقاف خاصة به وعدد من الموظفين للإشراف عليه، فعلى سبيل المثال كان للجامع الكبير بالعاصمة إضافة إلى المفتي والوكيل امامان للصلوات الخمس ومساعدان للمفتي و19 أستاذا(مدرسا) و18 مؤذنا و8 حزابين لقراءة القرآن الكريم و 3 وكلاء أوقاف واحد منهم نائب للمفتي الذي هو الوكيل الرئيسي والثاني وكيل أوقاف المؤذنين والثالث وكيل أوقاف الحزابين و8 منظفين و3 موظفين للسهـــر على الإضاءة ، أما خطبة الجمعة والعيدين فيتولاها المفتي نفسه [17].

ج- الزوايا:

عرفت الجزائر في هذا العهد انتشارا واسعا للزوايا خاصة في الريف وربما يعود ذلك لافتقار الأرياف للمراكز التعليمية الأخرى إضافة إلى انتشار الطرق الصوفية والتي عادة ما تتخذ من الزوايا مراكز لها.

ومع مرور الزمن احتلت الصدارة بين المؤسسات الثقافية، الأمر الذي سمح لها بالجمع بين الوظيفتين الدينية والتعليمية فعادة ما كانت تمثل المسجد والدراسة في آن واحد حيث تكون مركز للعبادة وكذا تدريس علوم الدين والفقه وتعليم مبادئ القراءة والكتابة إضافة إلى كونها ملجأ لعابري السبيل.

وإن عرفت معظم المدن والأرياف انتشارا للزوايا ، فإن منطقة زواوة وبجاية تبقى من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا حيث قد تصل إلى الخمسين وأهم تلك التي لعبت دورا في ميدان التعليم ونشر الوعي الديني بين السكان زاوية تيزي راشد (زاوية بن أعراب) حيث كان يقصدها التلاميذ من مختلف النواحي، وممن تخرجوا منها محمد الفريرا المشهور بالذباح والذي تولى ولاية التيطري، كذلك زاوية الشيخ محمد التواتي التي أخرجت أجيالا من المتعلمين وكان لها أوقاف كبيرة.

وعن الدور الذي قامت به يقول د. يحي بوعزيز: "أنها عملت على تحفيظ القرآن الكريم ونشر التعليم والإسلام في المناطق النائية وكانت ولا زالت مخازن للكتب والمخطوطات كما ساهمت في إزالة الفوارق الاجتماعية وتوطيد العلاقة بين فئات المجتمع وحاربت السلطة المستبدة، فالزاوية الواحدة تضم الفقير والغني والعالم والأمي ولكن اعتمادها على المنهج التقليدي أدى إلى الركود الفكري وشيوع الدروشة والانحرافات[18].

وعادة ما كان للزوايا أوقافها غير أنها كانت تعتمد إضافة إلى ذلك- في الإنفاق على المتمدرسين والمدرسين- على أموال الهبات والزكاة والهدايا التي يقدمها أفراد القبيلة إضافة إلى ما يحمله الطلبة من المناطق التي تخضع لنفوذها وتبرعات المسافرين والزوار.

د- الرباطات:

وهي مواقع يرابط فيها المجاهدون للدفاع عن الحدود لهذا فهي متواجدة على الحدود إلا أن لها وظيفة ثانية وهي التعليم ومساعدة عابري السبيل وبهذا فهي

تشبه نوعا ما الزوايا إذ تخدم الدين والمجتمع لكن تختلف عنها في كونها قريبة من مواقع الأعداء وأن هدفها الأول الجهاد فطلبتها كانوا جنودا في نفس الوقت وميزتها أنها لم تكن خاضعة لأي طريقة صوفية بل كانت منفتحة على كل التعاليم الصوفية وجل مؤسسيها أو المشرفين عليها من رجال الدين[19].

هـ – المدارس:

عرفت الجزائر في هذا العهد انتشار الكثير من المدارس الابتدائية– وان كان وجودها في حقيقة الامرسابق لهذه الفترة – عبر مختلف المدن والأحياء وهوما أكده الفرنسيون عند احتلالهم الجزائر وقد لعبت في المدينة نفس الدور التربوي الذي لعبته الزاوية في الريف إذ كانت تزود الدولة بما تحتاج إليه من الموظفين.

غير أن هناك اختلاف بين المؤرخين الذين تحدثوا عن الحياة الثقافية في العهد العثماني في تحديد عدد المدارس الموجودة آنذاك وخاصة الابتدائية إذ لا يوجد خط فاصل يميز المدرسة عن الكتاب وعن الزوايا التي يتعلم فيها الأطفال والمسجد الذي تقدم فيه دروس للأطفال في احد حجراته.

ومن أهم المدن التي انتشرت بها نجد تلمسان والعاصمة وقسنطينة ومازونة .

فتلمسان اشتهرت منذ العهد الزياني بكثرة مراكزها الثقافية فإلى جانب المدارس الابتدائية كان بها بعض المدارس الثانوية وهي المدارس التي أشاد بها الرحالة المصري عبدا لباسط بن خليل والكاتب المغربي الحسن الوزان (المعروف بليون الإفريقي)[21]. وأشار الكاتب اميريت إلى أن عشية الاحتلال الفرنسي كان بها 50 مدرسة ابتدائية مخصصة لحوالي 12 إلى 15 ألف تلميذ ومدرستين للتعليم العالي وهما الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإمام[22]

أما العاصمة فقد تضاربت الآراء حول عدد مدارسها فقد ذكر أنها كانت تضم 229 مدرسة يدرس بها 5583 تلميذ أهمها المدرسة القشاشية التي أشاد بها أبوراس الناصري واعتبرها مركز للتعليم العالي[23] أما قسنطينة فقد عرفت هي الأخرى نفس الانتشار وإن كان سابقا للعهد العثماني إلا أن لا أحد ينكر دور صالح باي في النهوض بالمدارس والاعتناء بها وتذكر المصادر أنه عشية الاحتلال كان بها حوالي 100 مدرسة ابتدائية و7 مدارس ثانوية عليا أشهرها المدرسة الكتانية التي أنشاها صالح باي سنة 1776م لتعليم مختلف العلوم وخصص لها أوقافا كثيرة شملت الأساتذة

والطلبة، فقد كان الطالب الداخلي يأخذ 6 ريالات والمدرس 30 ريالا وكانت تنشر تعليما في مستوى التعليم الثانوي والعالي وكان لها نظام خاص يضبط أوقات التدريس وطرق حفظ القرآن والانتساب لها[24].

واستفادت مناطق الغرب من مجهودات الباي محمد الكبير الرامية لتدعيم وتنشيط الحركة الثقافية حيث أسس المدرسة المحمدية لتكون أكبر مدارس بايلك الغرب وقد أشار إليها أبوراس الناصري في حديثه عن المدارس كما وصفها ابن سحنون قائلا " كاد العلم أن ينفجر من جوانبها[25]"، غير أن انتقال عاصمة بايلك الغرب إلى وهران أدى إلى هجرة العلماء والطلبة وبدأت قيمتها تتراجع خاصة بوفاة الباي محمد الكبير .

وتعتبر مدرسة مازونة من أقدم المدارس التي بنيت في العهد العثماني إذ بناها محمد الشريف الأندلسي أواخر القرن 16م وكانت ملتقى العلماء ومقر للمبادرات الفكرية وقد لعبت دورا مهما في نشر الثقافة والتعليم حيث كان يقصدها طلاب العلم من مختلف المناطق خاصة طلبة المغرب الأقصى وبقيت هذه الهجرة متواصلة إلى غاية الاحتلال وكان لإجازتها الفقهية اعتبارا حيث كان حاملوها يتولون وظائف القضاء بالخصوص في شرق بلاد المغرب وشماله كبلاد الريف ونواحي تازة ووجده[26].

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فإن الجزائر لم تعرف مؤسسات من هذا المستوى مثل ما كان عليه الحال بالنسبة لتونس والمغرب ومصر، غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي دروس الزيتونة و القرويين وهذا لتنوع الدراسات فيها وتردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الاسلامي مثل دروس سعيد قدورة و علي الانصاري بالعاصمة وعبد الكريم الفكون بقسنطينة .

وعلى الرغم من اتفاق معظم المصادر والباحثين على خلو الجزائر في العهد العثماني من مدارس ومعاهد عليا فإن الرحالة الفرنسي VENTURE DE PARADIS أشار إلى أن الجزائر كانت تضم 3 مدارس عليا في القرن 18م[27].

وربما قصد بذلك مدرسة الأندلسيين حيث تدرس علوم القرآن وبقية العلوم الأخرى ومدرسة شيخ البلاد لمؤسسها الحاج محمد خوجة أحد كتاب قصر الباشا أواخر القرن 18م وكانت تحتوي على 5 غرف لسكن الطلبة ورجال العلم وعلى مسجد للصلوات الخمس يؤذيها الطلبة والعلماء وبقية المسلمين وعلى مطهرة للطلبة،

إضافة إلى الجامع الكبير الذي اقترب هو الأخر من الجامعة من حيث طبيعة الدروس التي كانت تلقى به حيث كان يتوافد عليه أكبر العلماء مثل سعيد قدورة[28].

2- التمويل:

كانت معظم المؤسسات الثقافية السالفة الذكر تتغذى بالدرجة الأولى من مؤسسة واحدة وهي الأوقاف.

يستعمل الوقف في أغراض كثيرة منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة الفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل، إضافة إلى العناية بالمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة[29].

فالوقف إذا كان له أهمية في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية كما أنه مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة. ونظرا لهذا الغرض فقد كان من الصعب العثور على مدينة أو ريف يخلو من أملاك ذات مردودية تنفق على المراكز الدينية والثقافية[30].

ومن أهم المؤسسات الوقفية في العهد العثماني نذكر أوقاف الجامع الكبير وأوقاف سبل الخيرات وأوقاف الأولياء والأشراف وأهل الأندلس، وعائدات كل هذه كانت توجه إلى دفع مرتبات المعلمين ومساعدة الطلبة وتوفير الإقامة وأعمال الصيانة وشراء الزرابي والأفرشة للمؤسسات الثقافية. ولا يتوقف عند هذا الحد بل أن الفائض قد يوجه إلى إنشاء مراكز جديدة مثل ما حصل مع الجامع الكبير سنة 1630م إذ أن فائض الأوقاف شيدت به زاوية تابعة للمسجد تضم طابقين من الغرف للمدرس والمتمدرسين[31].

إضافة إلى موارد الأوقاف كانت الصدقات والعطايا تلعب دورا هاما في انتشار المدارس واستمرار وجودها في نشر التعليم، كما يدين التعليم كذلك لجهود الأفراد والعائلات وبعض الحكام العثمانيين ولكن بصفتهم الشخصية حيث أسسوا بعض المدارس واعتنوا بها ويعود اهتمامهم ذلك إلى دوافع دينية أكثر منها علمية ولتخليد أسمائهم أحيانا. ومن أشهر هؤلاء الواقفين نجد الباشا محمد بن بكير والحاج محمد بن محمود ومحمد بكداش الذي بنا زاوية للإشراف وأوقف عليها ومحمد باشا الذي جدد جامع السيدة وخضر باشا الذي بنا مسجدا يحمل اسمه ، أما عن البايات فنذكر صالح باي ومحمد الكبير.

أنواع التعليم:

من خلال عرض المؤسسات الثقافية تتضح لنا طبيعة التعليم الذي كان سائدا، فهو التعليم العربي الاسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية. وكان التعليم ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

التعليم الابتدائي:

كان جد منتشرا تتولاه المدارس القرآنية حيث تشير المصادر إلى أن العاصمة وحدها كان بها حوالي 1000 مدرسة ابتدائية، وكان الكتاب هو الأساس للتعليم الابتدائي وعادة ما يخصص لحفظ القرآن وتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتربية الأطفال كما أن بعضها كان مخصصا لخدمة مذهب أو جماعة معينة[32].

كانت الكتاتيب تمول من طرف الأهالي والباشاوات والموظفين والبايات وعادة ما تكون ملحقة بالزوايا والجوامع .

ب- التعليم الثانوي:

تجدر الإشارة إلى أن مراحل التعليم لم تكن متميزة مثل المفهوم الحديث وإنما كانت متداخلة بعضها ببعض ، فبعض المساجد والزوايا كانت تؤدي وظيفة التعليم بجميع أنواعه إضافة إلى كونها مساكن للطلبة غير أنه كانت هناك بعض المساجد الكبرى والزوايا تخصصت في الدراسات العليا نذكر منها الجامع الكبير بوهران وزاوية القليعة وملیانة وجامع سيدي الأخضر بقسنطينة وسيدي عقبة بسكرة.

كان التعليم مجانا بل أن كل طالب كان يحصل على منحة مالية إلى جانب السكن والأكل. أما عن مضمونه فإن معرفة بعض علوم القرآن كان عمدته إضافة إلى بعض العلوم العملية كالحساب والذي كان الغرض منه ديني بالدرجة الأولى وهو معرفة الفرائض وقسمة التركات بين الورثة.

4- وسائل التعليم:

لا يمكن للعملية التعليمية أن تقوم وتكتمل إلا إذا توفرت لها الشروط الضرورية كالعناصر البشرية والمادية والتي تتمثل عادة في المعلمين والتلاميذ والكتب والمكتبات.

أ- المعلمون:

المعلم عمدة التعليم والمثل الأعلى للمتعلم وهو ناشر العلم بين الناس بلسانه وكتابه وإرادته وسلوكه[33]. وكان المعلمون صنفان معلمو الأرياف ومعلمو المدن ولكل صنف درجات، فعندما يتعلق الأمر بالتعليم الابتدائي نكون أمام ما يسمى بالمؤدب وهو الذي يرافق التلميذ إلى أن يبلغ سن المراهقة ، أما من يأتي بعده أي من يواصل التدريس مع من يتجاوز هذا السن والى غاية العشرين فيطلق عليه اسم المدرس أو المعلم ثم أستاذا إن كان يدرس مستويات أعلى .

أما عن طريقة توظيف هؤلاء فلم تكن هناك تنظيمات تحدد ذلك ، فالمؤدب عادة ما يختار من طرف أهالي الصبيان أو الواقف وعادة ما يكون من أهل التقى والصلاح والضمير الاجتماعي ، وكان من حق الأهالي إعفاءه من الوظيفة إذا اشتبه فيه علميا وأخلاقيا واختيار غيره ، وعلى هذا الأساس فالمؤدب يخضع لرقابة أولياء التلاميذ والرأي العام شديد الملاحظة وليس لرقابة السلطة[34]. أما المعلم فكان يعين من قبل الباشا أو خليفته هذا في العاصمة أما في المقاطعات الأخرى فيعين من قبل الباي أو قائد الدار . وعلى خلاف المؤدب الذي يتلقى أجره من الهدايا والعطايا التي يجود بها الأهالي فإن التسمية الرسمية للمعلم تضمن له أجرا قارا من الأوقاف، لكن البقاء في الوظيفة غير قار ولا مضمون فهو متوقف على عوامل منها سمعة المعلم بين الناس ووفرة الوقف المخصص لذلك والظروف السياسية .

وما يسجل على هذا العهد أن حركة المعلمين كانت جد نشيطة ومستمرة، ذلك أن تكوين المعلمين لم يكن له مدرسة أو مدينة معينة بل أن شهرة المعلم هي التي تحدد مكانه[35].

ب- التلاميذ:

وهم الركن الثاني من أركان العملية التعليمية وكان التلاميذ أصناف، هناك من يلتحق بالتعليم الابتدائي ويتراوح سنهم عادة ما بين 6 إلى 14 سنة والصنف الأخر هو الأكبر سنا ويواصل التعليم الثانوي.

و لم تكن هناك قواعد تضبط حركة التلاميذ أو كيفية التحاقهم بالتعليم إذ أن دور العائلة وسمعة المعلم تلعب دورا في ذلك. وإذا كان تلاميذ الابتدائي عادة ما يدرسون بالقرب من محل إقامتهم فإن الأمر يختلف مع التعليم الثانوي، فالأول يعود إلى انتشار الكتاب في مختلف القرى والمدن وحتى الأحياء بينما الثاني غير ذلك وهوما

يجعل الطلبة يتنقلون إلى مناطق ربما تكون بعيدة عن سكناهم طمعا في التزود بالعلم وعادة ما تغطى مصاريف الدراسة والأكل والسكن من الأوقاف. ففي قسنطينة مثلا تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 150 طالبا من مجموع 700 كانوا يحصلون من الوقف على منحة سنوية مقدارها 36 فرنكا أما سكناهم فكانت في الزوايا المعدة لهذا الغرض والدراسة تجرى في المساجد والمدارس.

كان عدد الطلبة يختلف من فترة لأخرى ويتوقف كذلك على مدى مساهمة الوقف في ذلك وإذا كانت المصادر تجمع على الانتشار الواسع للتعليم وعلى أن كل طفل يجد له مكانا في الكتاب ، فلا بد من الإشارة إلى أن هذا الحكم ينطبق على الذكور فقط بينما الإناث فإن تعليمهن كان شبه معدوم .

– البرامج:

أما فيما يخص البرامج المدرسة فكما سبق ذكره تتضمن تعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن وتعليم المبادئ الأساسية في الحساب وبعد إتمامها والتحكم فيها ينتقل التلميذ إلى التعليم الثانوي.

كانت طريقة التدريس جد بسيطة حيث كان المؤدب يجلس في صدر الكتاب وبيده عصا يستعين بها لحفظ النظام ولإثارة انتباه التلاميذ وعند الإملاء يملي بصوت عال عليهم ، وكان هؤلاء يتحلقون أمام المؤدب في نصف دائرة وبيد كل واحد منهم لوحة خشبية للكتابة[36].

دوام الكتاب كان يوميا صباحا ومساء وكان التعليم أساسا يعتمد على ملكة الحفظ وكذلك على الذاكرة وشد حسي السمع والبصر وحذق الكف في صناعة الخط والزخرف وتوطين التلميذ على الامتثال لمن هو أعلى مرتبة وسنا[37].

أما برامج التعليم الثانوي فتخضع لإرادة المعلم فهو الذي يضع البرامج الدراسية ويحدد لأقات التدريس وفقا لأوقات فراغه، وتتميز الدروس في هذه المرحلة بالشرح والتحليل والإملاء وتنقسم إلى علوم نقليه وعقلية. الأولى تشمل التفسير والحديث والفقه وأصوله والعلوم المتصلة بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة[38].

أما الثانية فتشمل القواعد والبلاغة والمنطق وعلم التوحيد والفلسفة والحساب وعلم الفلك والتاريخ. ولم تكن هناك مقررات وبرامج محددة على الطلبة يدرسونها في كل عام وإنما يرجع ذلك إلى اجتهاد المعلم ونشاطه فهو الذي يحدد الدروس للطلبة ويختار التي تلائمهم، وكانت المناهج الدراسية تحدد في شكل كتب ولم تكن هناك امتحانات سنوية أو فصلية لاختبار إمكانيات وقدرات الطالب الاستنتاجية والتحليلية وإنما يواصل الطلبة دراستهم على من يشاءون ويودون من الأساتذة[39].

6- المكتبات:

مثلما كان التعليم منتشرا (خاصة الابتدائي) كانت المكتبات كذلك، بل هناك من يرى وأن الجزائر في العهد العثماني كانت في طليعة البلدان الكثيرة الكتب والمكتبات وإن كانت في معظمها كتب دينية وكانت على شكل مخطوطات وقد شهد على وفرتها الفرنسيون حتى وإن حكموا على العثمانيين بأنهم لم يقدموا أي عمل لتنشيط الحياة الفكرية في الجزائر.

كانت الكتب تنتج محليا أو تنسخ كما تجلب من الخارج خاصة الأندلس ومصر.

ومثلما اشتهرت مدن قسنطينة وتلمسان وبجاية ومازونة والعاصمة بكثرة مراكزها الثقافية فقد اشتهرت أيضا بمكتباتها. وفرة الكتب تدل على اهتمام الجزائريين بالعلم فالكثير من العائلات كانت تملك مكتبات خاصة بها تضاهي أحيانا المكتبات العامة، كما نقل العثمانيون كذلك بعض الكتب معهم من تركيا وإن كانت في معظمها كتب الفقه الحنفي.

والمكتبات العامة يقصد بها تلك التابعة للمساجد والزوايا والمدارس والتي كانت مفتوحة للطلبة ومختلف فئات المجتمع بل أن هناك من أوقف الكتاب في سبيل الله على الطلبة وجميع القراء المسلمين.

أما محتويات الكتب فكانت لا تخرج عن التقارير والقراءات والأحاديث النبوية وشروحها وكتب الفقه والأصول والتوحيد والمصاحف وكتب الدعاء والصلوات إضافة إلى بعض الكتب العقلية كالنحو والأدب والفلسفة، ولم يكن اقتناء الكتب مقتصرا على الأغنياء فقط بل حتى من قبل الطلبة الفقراء وعرف هذا العهد حركة النسخ والاستنساخ وكان الباي محمد الكبير من أشهر الذين شجعوا على ذلك فقد

شجع الطلبة وكتابه الخصوصيين على اختصار الكتب المطولة ونسخ بعض الكتب الأخرى كما أمر بجمع فتاوى العلماء .

كخلاصة عامة للموضوع نقول أن التعليم كان منتشرا إلا أنه كان تعليما بسيطا وأوليا يعتمد على القراءة والكتابة ولا يخرج في مجمله عن تعليم القرآن الكريم وحفظه، وهذا ما أشار إليه د. شو عند وصفه الحياة الفكرية في الجزائر " إنها ما زالت كما كانت منذ وقت طويل في حالة متدهورة، فالفلسفة والرياضيات والطبيعيات والعلوم الطبية التي اشتهر بها العرب قديما قد أصبحت الآن من العلوم التي لا يعرف عنها أي شيء وأصبح اهتمام هؤلاء الأتراك منصبا حول ميادين التجارة والقضايا المالية والتي تعوض اهتمامهم بالعلوم والمعرفة [40].

الهوامش

1 غياث بوفلجة، التربية والتكوين في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 22، نقلا عن ابن شنب، "النهضة في القرن 19م"، **مجلة كلية الآداب**، الجزائر: 1964، ص39.

2 أنظر: Y.Turin, Affrontements culturel dans l'Algerie colonial .Alger: SNED, 1983, p127.

3 عبد القادر حلوش، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1873-1914.
(رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمشق) (1985).ص1.

4 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. الجزء الأول (1500-1830). بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1998، ص314.

5 الباي محمد الكبير: باي بايلك الغرب مابين 1779-1797، كان من أهل البلاغة والفصاحة، كان محبا للعلماء والصلحاء، يستشيرهم في أموره وكان يوزع على الأئمة والخطباء والمدرسين والمؤذنين أثناء المواسم والأعياد بعض المال اهتماما بهم، وكان هذا المال يتراوح مابين الدينار و3 دنانير لكل منهم، تم في عهده فتح وهران، فأصبحت غنية زاهرة، وبعد الفتح أرسل إليه الباشا من الجزائر ريشة ثمينة ليضعها على عمامته ولم يضعها قبله ولا بعده أي باي من بايات الأتراك لأن هذه الشارة كانت خاصة بالسلاطين الكبار.
لمزيد من التفاصيل أنظر: مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

6 صالح باي: (1725-1792) باي قسنطينة ما بين 1771-1792، عرف عهده الكثير من الانجازات الاقتصادية والعمرانية والعسكرية كان لها آثارا بارزة في حياة السكان والبايلك، اعتنى كثيرا بالتعليم وقرب إليه العلماء ورجال الدين والفقهاء، شيد الكثير من المؤسسات التعليمية منها مدرسة حي سيدي الكيتاني. قتل سنة 1792. لمزيد من التفاصيل يراجع ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 2000، ص ص 287-306.

7 غياث بوفلجة، المرجع السابق، ص 21.

8 نفسه.

9 كلمة المسيد تحريف بربري لكلمة مسجد وتمييز لها لتباين المقصد بين المسجد الذي هو محل الصلاة والمسجد الذي هو محل التعليم، أنظر: عبد القادر حلوش، المرجع السابق. ص6 .
نقلا عن عثمان الكعاك، مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16 إلى 19م، معهد الدراسات العالية، 1958، ص 66.

10 يحيى بوعزيز. "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19-20م". **مجلة الثقافة**، (العدد 63) 1989، ص15.

11 سعد الله، المرجع السابق، ص ص 245-246.

12-المجلس الشريف أو الشرعي، عبارة عن محكمة استئناف في العهد العثماني يضم القاضيين (المالكي والحنفي)، والمفتيين (المالكي والحنفي) وناظر الأوقاف، وكاتبين برتبة باش عدل، مهمته إعادة النظر في أحكام القضاة وكذا القضايا الكبرى، ينعقد كل يوم خميس، إضافة إلى ذلك يعين ناظر المعارف، وهو المشرف على تعيين وترسيم المدرسين.

13 سعد الله، المرجع السابق، ص246.

14 نفسه، ص248.

15 نفسه، ص251 نقلا عن الورتلاني، (الرحلة) ص266.

16 نفسه.

17 نفسه، ص259.

18 يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 19.

19 غياث بوفلجة، المرجع السابق، ص 22.

20 نفسه، ص23.

21 سعد الله، المرجع السابق، ص274.

22 أنظر: M. Emerit , "L'Etat intellectuel et moral de l'Algérie en 1830" In **R.T.A.S.M.P**, 1954, p.4.

23 أنظر: Y. **Turin**, OP.cit, p.130.

24 ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص195-196.

25 سعد الله ، المرجع السابق، ص281 نقلا عن ابن سحنون، الثغر الجمالي.

26 ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدالي. الجزائر في التاريخ، ج 4، العهد العثماني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،ص27.

27 أنظر: Venture de paradis, Alger au 18éme siècle, fagman, Alger:1898, p.158.

28 سعد الله ، المرجع السابق، ص ص 282-283.

29 نفسه، ص230.

30 عبد المجيد مزيان، "المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الاستعمار"**مجلة الثقافة**. (العدد) 51، 1986، ص11.

31 أنظر: Dr. Shaw, voyage dans la régence d'Alger. Trad de l'anglais par J.Marc. Tunis, 1980, p. 142

32 حلوش، المرجع السابق، ص6.

33 سعد الله، المرجع السابق، ص 321.

34 أنظر: Emerit , OP.cit, p.202,

35 سعد الله، المرجع السابق، ص 323.

36 نفسه، ص327.

37 حلوش، المرجع السابق، ص10.

38 نفسه.

39 نفسه، ص11.

40 أنظر: Dr. Shaw, op. cit, p.150